دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة

خدماتنا

- الاستشارات الأكاديمية
- توفير المراجع
- ترشيح عناوين البحث
- الترجمة الأكاديمية
- خطة البحث العلمي
- التحليل الاحصائي
- الاطار النظري
- التدقيق اللغوي
- الدراسات السابقة
- التنسيق والفهرسة
- النشر العلمي

00966555026526

Drasah.com

احصل على خصم 10% على جميع خدماتنا
عند طلب الخدمة من خلال الواتساب
دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة
00966553026526 - 00966560972772
info@drasah.net - info@drasah.com
www.drasah.com

أخلاقيات التحكيم العلمي

أهـــم المشكـلات وأبـرز الحلـول

إعـداد

أ.د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

الأستاذ في قسم الفقه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

عميد الدراسات العليا

جامعة القصيم

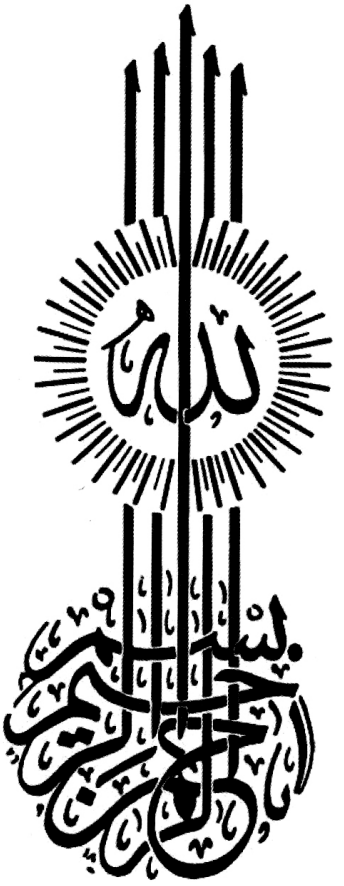
بسم الله الرحمن الرحيم

أخلاقيات التحكيم العلمي

أهـــــم المشكـــلات وأبـــرز الحلـــول

مقدمـــــة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده... وبعد:

فيدخل هذا البحث ضمن موضوع أعم وأشمل وهو أخلاقيات أو أخلاق[١] المهنة عمومـًا، وهذا الموضوع الأعم أصبح من الأهمية بمكان بحيث يظهر أخلاق المهنة عمومـًا ويعالج مشكلاتها ويسد القصور الذي يعتريها ، لذا تأتي هذه الورقة التي أقدمها بعنوان «أخلاقيات» التحكيم العلمي: أهم المشكلات وأبرز الحلول[٢]. ضمن هذا الاهتمام الدائر لأخلاق المهنة، لأن التحكيم العلمي هو مهنة وعمل وله أخلاقه وضوابطه وله أوجه حسنة متعددة وفي الوقت نفسه له مشكلاته وعيوبه التي يجب أن يدرسها أهل الاختصاص ويبحثوا عن أسبابها ثم أبرز الحلول لتلك المشكلات ليسدوا تلك الفجوة، ويضيقوا دائرة الخلل، كيف لا والتحكيم العلمي عمومـًا ويمتهنه نخبة من

---

(١) يظهـر لي والله أعلم أن خلق تجمع على أخـلاق، وأخلاق تجمع على أخلاقيات، فأخلاقيات جمع الجمع.

(٢) قدم الباحث هذه الورقة في ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية والتي عقدت في جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية خلال الفترة ٢٨-٢٩/ ١٢/ ١٤٢٨هـ، ونشـرت هذه الورقة في السجل العلمي للندوة.

أعضاء هيئة التدريس من المفترض أن تكون متميزة في كل شيء لاسيما أن هذا العمل له نتيجة وثمرة مبناها على الحكم الذي سيتوصل إليه المحكم، ومن المفترض أن تتوفر في هذا الحاكم كل شروط وضوابط وأخلاق المهنة عموماً وأخلاق التحكيم خصوصاً قبل النطق بالحكم كتابة أو مشافهة وقد قلت قبل قليل: إن هذه الفئة الذين اختيروا ليكونوا قضاة في الحكم على هذا العمل هم النخبة فالخلل والزلل والقصور يكون دائماً تحت الأنظار، بل إنه سيكون تحت مجهر العيون الكاشفة والعقول الناقدة التي لا يمكن أن تقبل من هذه الفئة القصور.

وسواء تعددت المسميات التي صنفت في هذا العمل على حسب الأعراف الدارجة عند أهل التخصص أو لم تتعدد، فإنني أقصد في ورقتي هذه وعنوان بحثي «أخلاقيات» التحكيم العلمي: أهم المشكلات وأبرز الحلول.

أقصد« بالتحكيم العلمي» كل ما يدخل فيه سواء التحكيم لأغراض ترقية أعضاء هيئة التدريس الذي تتولاه المجالس العلمية بالجامعات أو التحكيم في مناقشة رسائل الدكتوراه والماجستير، وإن سمي عند البعض بفحص الرسائل، فهو في النهاية تحكيم وحكم على الرسالة.

أو التحكيم لقصد صلاحية البحث للنشر في المجلات العلمية المحكمة

أو مراكز البحوث العلمية في الجامعات والهيئات العلمية، أو التحكيم لغرض المشاركة في المؤتمرات والندوات المتخصصة المحكمة، فهو في النهاية تحكيم وحكم على البحث.

كتبه في بريدة

عبدالعزيز بن محمد بن عثمان الربيش

البريد الإلكتروني : arobaisha@hotmail.com

الجـــــــوال: ٠٥٠٥١٣٦٨٥٥

أخـــلاق المحـــكم

يبدو لي أن الجميع يتفق على أن المحكم يجب أن يتصف ببعض الصفات التي تؤهله للنظر في الإنتاج العلمي- أيا كان نوعه ومن ثم الحكم، ولا يغيب عنا أن الأنظمة حددت الشروط والضوابط التي تؤهل عضو هيئة التدريس للنظر في الإنتاج المحكم، ولكنني أتجاوز ذلك لوضوحه إلى الأخلاق التي يجب أن يتصف بها وأن يراعيها ، وتكون نصب عينيه أثناء الحكم على الإنتاج العلمي.

ولا شك أن مجمع تلك الصفات هو مراقبة الله سبحانه وتعالى، كما يجب أن يتصف بصفات من أهمها العدل والأمانة والتجرد، والواقعية بلا إفراط ولا تفريط.

مشكلات التحكيم العلمي وأبرز حلولها :

في نظري يمكن تقسيم هذه المشكلات إلى ثلاثة أقسام : أحدها يرجع إلى المحكم نفسه، والثاني: يرجع إلى الجهة الصادر منها العمل المحكم، والثالث: يرجع إلى المحكم له، وسأدرسها على ضوء هذا التقسيم، وسأسير على منهجية بيان المشكلة، وتذييلها بأبرز الحلول.

وهذه وجهات نظر شخصية، قد يكون عليها ملاحظات أو وجهات نظر، ولكني أطرحها من خلال خبرتي البسيطة كعضو سابق في المجلس العلمي بجامعة القصيم ورئيس لجنة الترقيات بالمجلس العلمي بجامعة القصيم

لمدة عامين، وعضويتي الحالية للمجلس العلمي بجامعة الجوف ، ومن خلال التجربة الشخصية في التحكيم العلمي بأنواعه المختلفة.

القسم الأول

مشكلات التحكيم العلمي التي ترجع إلى المحكم

هناك مشكلات متعددة ترجع إلى المحكم لعل من أبرزها:

المشكلة الأولى: التأخر في التقييم

تعتبر مشكلة تأخر المحكم في تقييم الإنتاج العلمي أبرز مشكلات التحكيم العلمي، ويتداولها أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في الجامعات بشكل واضح وصريح، بل إن بعض أعضاء هيئة التدريس يعانون منها سواء في التحكيم للترقية لدرجة أعلى، أو لأبحاثهم في المجلات العلمية المحكمة، أو في مراكز البحوث ، كما أن بعض المحاضرين والمعيدين يعانون من ذلك في مناقشة رسائلهم في الدكتوراه والماجستير.

وأحيانـًا قد يبدي عضو هيئة التدريس المحكِّم بعض الأعذار الواقعية نوعـًا ما، ولكنها لا تصل إلى أن تكون سببـًا مقنعـًا لتأخير زملائه وهم ينظرون إلى ذلك بشيء من الحسرة والتأفف والترقب، ولكن ليس باليد حيلة، فموقف المحكَّم له ضعيف، إذ لا حول له ولا قوة، وغني عن القول أن هناك مآسي في هذا الجانب يعرفها أهل الاختصاص.

ومن الأعذار التي يبديها عضو هيئة التدريس المحكم:

١- كثرة الأعمال الأكاديمية بالإضافة إلى التدريس وربما الأعمال الإدارية واللجان.

٢- قلة المردود المادي لأعمال التحكيم.

٣- كثرة الأعمال المحكمة والانشغال بقراءتها.

٤- ارتباطاته الاجتماعية والأسرية... إلخ.

أبرز حلول المشكلة:

في رأيي أن كل المبررات التي ذكرتها لتأخر المحكِّم في تقييم الإنتاج العلمي لا ترتقي إلى أن تكون مقنعة، بدليل أن بعضاً من زملائهم رسموا لأنفسهم منهجاً متميزاً بهذا الخصوص، ونجحوا فيه، ومن خلال تجربتي الشخصية اتخذت قواعد بنيت عليها عملي في هذا الخصوص، وهي «الإنجاز أو الاعتذار».

وكذلك قاعدة أخرى «اعتبر الإنتاج لك».

فالقاعدة الأولى يتفرع منها أن لا أقبل أعمالاً كثيرة من جهات متعددة، فإما الإنجاز أو الاعتذار عن قبول الإنتاج العلمي إذا لم أستطع إنجازه في وقته المحدد.

أما القاعدة الثانية فأعتبر أي عمل أحكمه هو عمل لي، ولذا فإن المحكِّم يجب أن يحب لزملائه ما يحب لنفسه، وغني عن القول أنه يحب لنفسه الخير وعدم التأخير.

وأوصي لعلاج هذه المشكلة:

١- إيجاد دوافع للإنجاز منها إعادة النظر في مكافآت التحكيم لأغراض الترقية، وكذلك التحكيم في المجلات العلمية ومراكز البحوث، وفحص الرسائل العلمية، وأوصي بزيادة المكافآت بحيث تكون دافعاً للمتأخرين حيث تعاني الجهات الوسيطة في الجامعات من عدم قبول تلك الأعمال واعتذار كثير من المحكمين عن المشاركة.

٢- تطبيق الأنظمة واللوائح بهذا الخصوص، فاللوائح والأنظمة واضحة في تحديد المدة، ولكن لن نستطيع تطبيقها حتى نحقق التوصية الأولى.

٣- على المحكم أن يحب لزميله ما يحب لنفسه، ويستحضر أنه كان يوماً ما في مكان زميله، وأعراف المهنة توجب أنه يهتم بقضايا واحتياج زملائه «العلم رحم بين أهله».

٤- أخذ عمل المحكم وإنجازه بالاعتبار وإعطاء بعض المحفزات مثل عبئه التدريسي، ومشاركاته في المؤتمرات والندوات، والتسهيلات الأكاديمية الأخرى.

المشكلة الثانية : عدم الواقعية في التحكيم

من مشكلات بعض المحكمين عدم الواقعية في التحكيم، وأقصد بذلك البعد عن الإنصاف والعدل في النتيجة التي يؤول إليه الإنتاج العلمي، وينبغي أن يقاس ذلك بالمقياس ذاته الذي نطالب به.

ويعرف ذلك بالبعد عن الإجماع والوسطية المتعارف عليها لدى المتخصصين، وهي معروفة لمن لديه خبرة في هذا المجال.

فأحياناً تفاجأ المجالس العلمية أو هيئات التحرير في المجلات العلمية مثلاً بالتباين الشديد في التقييم، ولا شك أن هذا التباين الشديد فيه الأقرب للصواب وكذلك الأقرب للخطأ.

كما أن مجالس الأقسام والكليات تعاني من بعض المحكمين والفاحصين في رسائل الدكتوراه والماجستير ، فمنهم من اتصف بهذه الصفة حتى عرفت عنه، بل نسمع من يصل المدى به إلى حد التعسف والتشدد غير المبرر، كما أنها تعاني في نفس الوقت من بعض المتساهلين.

حلول هذه المشكلة:

أوصي لحل هذه المشكلة بالتوصيات التالية:

١- وضع ضوابط مقننة وواضحة بحيث لا تتيح للاجتهاد الخاطئ المبني على أسس غير صحيحة بالتواجد في أروقة العمل الأكاديمي في هذا المجال.

٢- عدم إتاحة الفرصة لهؤلاء للتحكيم العلمي بكل أشكاله وأنواعه

وحسم الأمور وقطعها، وأن لا يكون للمجاملة دورٌ في ذلك على حساب العدل والواقعية ، وإعطاء كل ذي حق حقه، حتى يعود إلى المنهجية الصحيحة التي تخوله الدخول إلى التحكيم العلمي مرة ثانية، ويقع عبء ذلك على المجالس العلمية ومجالس الأقسام والكليات وهيئات التحرير ومراكز البحوث.

المشكلة الثالثة : الاختلاف في منهجية تقييم الإنتاج العلمي

من المشكلات التي تؤثر على التحكيم العلمي، وتتأثر بها النتيجة النهائية للتقييم اختلاف المحكمين في منهجية وطريقة تقييم مجموع الإنتاج العلمي، وهذا خاص بالترقية إلى درجة أعلى، وهذا له تأثير على النتيجة النهائية للمحكم له.

فهناك عدة مناهج لطريقة التقييم على حد علمي:

الأولى: اعتبار كل بحث قدمه المحكَّم له «الباحث» عبارة عن سؤال له درجته الخاصة، ويتم تقويمه على هذا الأساس، وغالبًا يكون توزيع الدرجات «ستين درجة» على عدد البحوث.

مثال: تقدم باحث بستة بحوث للترقية إلى درجة أستاذ، يكون التقييم على أساس أن لكل بحث عشر درجات، فربما يحصل الباحث على الدرجة كاملة أو أقل، ثم تجمع الدرجات ليحصل على الدرجة النهائية. وهذه المنهجية

تكون على اعتبار أن الباحث قدم هذه الأبحاث على اعتبار أنها أسئلة اختبار، وأجاب عنها، فيكون التقييم عن هذه الإجابة.

الطريقة الثانية: التقييم العام لكل الإنتاج العلمي، ومن ثم هل هذا الإنتاج يخول صاحبه الترقية أو لا ، وإعطاؤه درجة عاملة بكل البحوث بدون تفصيل.

الطريقة الثالثة: يختار المحكم البحوث التي تؤهل صاحبها للترقية، فتكون الترقية لهذه البحوث، وقد يستبعد ما لا يراه صالحاً دون إدخاله في التقييم، وتكون الدرجة عامة في الأغلب.

وفي رأيي أن الطريقة الأولى هي الأصوب لدقتها ولأن معيارها مقنن، فاحتمالات الاجتهاد الخاطئ قد تكون أقل بكثير من غيرها.

التوصيات لحل هذه المشكلة:

لا أميل إلى توحيد المعايير للتقييم ولكل اجتهاده ومعاييره الخاصة به لكني أؤكد على الدقة، والقراءة الشاملة، والعدل والإنصاف، وإعطاء كل ذلك حق حقه.

القسم الثاني

مشكلات التحكيم العلمي التي ترجع إلى الوسيط

أقصد بالوسيط هنا الجهة العلمية المخولة نظاماً بأن تكون وسيطاً بين المحكم والمحكم له، وهي المجالس العلمية وهيئات تحرير المجلات

العلمية ومراكز البحوث والأقسام العلمية.

فهذه الجهات تعاني مشكلات من أبرزها:

أ-عزوف المحكمين عن قبول الأعمال الخاضعة للتحكيم«الاعتذار» ، وقد عالجنا جوهر المشكلة عند الكلام عند التأخر في التقييم، وبينت سبب المشكلة وعلاجه.

وأضيف هنا أن من أسباب هذه المشكلة ضعف التواصل بين الجامعات والكليات والأقسام المتناظرة، فربما وجدنا لسنوات طويلة بعض المجالس العلمية أو الأقسام لم تتغير قوائم المحكمين لديها لسنوات طويلة، وقد نعتبر أن للعلاقات الشخصية في هذا الشأن دوراً بارزاً، فربما أثقلت بعض الأسماء المعروفة، وهمشت قدرات علمية كثيرة بسبب عدم معرفتها أو نقص التواصل، ولدينا في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم تجربة جيدة حي أنجزنا الدليل العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالكية، وتم توزيعه على كافة جامعات المملكة والهيئات العلمية، وسيكون في موقع الكلية على الانترنت قريباً.

لذا فإنني أدعو جميع الكليات والجامعات والهيئات العلمية الاهتمام بالأدلة العلمية ووضعها على مواقعها الإلكترونية ليتم تبادل الخبرات في كل المجالات ومنها التحكيم العلمي.

ب- ضعف المتابعة والتنسيق:

بعض الجامعات واقعة في ضعف المتابعة والتنسيق للأعمال المحكمة لدى المحكمين، وقد يكون ذلك بسبب قلة الإمكانات البشرية أو الضعف في التخطيط والتنظيم الإداري، فالدقة مثلاً في عنوان المحكم وجهته، والتأكد من وصول الإنتاج العلمي إليه ومتابعته، وأخذ رأيه وموافقته قبل الإرسال... إلخ من الأعمال الإدارية والتنظيمية التي تعد من المشكلات التي تقع فيها بعض تلك الجهات مما يسبب لها إحراجات كبيرة.

ومن أبرز حلول هذه المشكلة الاستفادة من تجربة كل جامعة بعقد اجتماعات دورية لأمناء المجالس العلمية ورؤساء هيئات تحرير المجلات العلمية المحكمة ومدراء مراكز البحوث وأهل الاختصاص لتبادل الخبرات والتجارب.

ج-عدم فهم الأنظمة واللوائح من قبل المحكمين أو المحكم لهم:

من المعروف أن لكل جامعة أنظمة لوائح تنفيذية تسير عليها، وقد يجهلها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة نفسها، لذا نجد أن المجالس العلمية واللجان الدائمة في هذه المجالس مثل لجنة الترقيات تعاني من عدم فهم بعض أعضاء هيئة التدريس لبعض أنظمتها وإجراءاتها التنفيذية للترقية مثلاً، فتقع تلك اللجان والمجالس في دوامة تصحيح وفرز تلك الأعمال مما يأخذ وقتاً لإكمال النواقص أو لعدم موافقته للمعايير والشروط والضوابط، ولدينا في جامعة القصيم تجربة في هذا المجال، فقد صدرت عن المجلس العلمي كل الإجراءات والخطوات التي يجب على عضو هيئة التدريس اتباعها عند التقدم للترقية من البداية حتى دخول المعاملة للمجلس العلمي.

لذا أوصي بإطلاع هيئة التدريس على كل الأنظمة واللوائح التنفيذية، وتبادل التجارب والخبرات بين المجالس العلمية.

د- التباين في نتيجة التحكم:

تعاني الجهات الوسيطة، وكذلك المحكم لهم، من مشكلة التباين الشديد في نتيجة التحكيم، وهذه المشكلة في رأيي لا تقتصر على التحكيم العلمي بل نجدها في التدريس والأحكام العامة، نظراً لاختلاف منهجية المحكم في

التعاطي مع هذه الأمور وحكمه عليها، فبينما نجد من ينحى منحى التشدد وعدم الواقعية، بل ربما طلب الكمال في كل شيء حتى أصبح هذا الشعور مسيطراً عليه، وأصبح يعرف به، نجد عكسه ، وهو المتساهل جداً الذي يأخذ الأمور بالعواطف فقط دون النظر إلى النتائج.

وغني عن القول هنا أن يستحضر المحكم أنه قاض وحاكم يجب أن يتوخى العدل والإنصاف والواقعية والوسطية فيعطي كل ذي حق حقه بعيداً عن المؤثرات والمجاملات.

ومن الأمور التي أود التنبيه عليها هنا أن البعض من المحكمين ربما تؤثر عليه الأمور النفسية أو المواقف السيئة التي عايشها في دراسته أو في التحكيم له في مناقشة رسالته أو في الإشراف عليه، فيريد أن يمارس هذه الضغوط تجاه الغير وهذه من الأشياء المحرمة، قال تعالى (**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**)[1]. وهذا من الظلم المحرم، ومن التخلي عن الأمانة التي يحملها المسلم.

بل من المفترض أن يستفيد من هذه المواقف والتجارب السيئة التي مرت عليه، ويحاول قدر المستطاع أن لا يقع فيها الآخرون، وهو ما يعرف بتصحيح الأخطاء أو الاستفادة من التجارب الخاطئة.

ومن الأشياء الهامة التي يجب ذكرها هنا أنه ربما يكون التشدد أو التعسف

(١) سورة الأنعام آية (١٦٤).

أو الوصول إلى أحكام جائزة مضرة بسبب التعصب والهوى، إما التعصب المذهبي أو التعصب للجنسية أو التعصب المكاني أو المناطقي أو لجامعة أو هيئة على حساب أخرى.

وإن كنا نقول إن هذا يستبعده أو يستغربه أهل الاختصاص وغيرهم، ولكننا هنا نعالج ما قد يوجد عندنا من مشكلات في هذا الموضوع لنصل إلى الحلول المناسبة لها.

ومن أسباب هذه المشكلة أيضـًا أن البعض ربما يعطي أحكامـًا جائرة بسبب الحسد أو التهوين من استحقاق الآخرين، فلا يريد أحداً أن يصل إلى درجته العلمية بسبب الحسد، أو ربما يقول إنه صغير على هذه الدرجة ونحو ذلك.

وكل هذه الأسباب أو غيرها مما لم أذكره هي مما توجب الذم عند الله أولاً وعند زملائه وغيرهم من أهل الاختصاص، حتى إن البعض قد أصبح شبحـًا لزملائه والمتخصصين في علمه حتى عرف عنه ذلك واشتهر.

وأوصي الجهات الوسيطة بعدم تمكين هؤلاء أو تكليفهم بمثل هذه الأعمال حتى يعودوا إلى المنهجية السليمة المبنية على العدل والخوف من الله، وأدعوا زملاءهم إلى عدم مجاملتهم، والتصريح لهم بأنهم على

خطأ ليصححوا طريقتهم ومنهجهم ، ولقد أحسنت بعض المجالس العلمية ومجالس هيئات تحرير المجلات العلمية ومراكز البحوث بأن جعلت لها قوائم سوداء لمثل هؤلاء أو غيرهم ممن تعاني منهم.

أضيف إلى ذلك أنني ذكرت بعض التوصيات لهذه المشكلة عند الحديث عن مشكلة«عدم الواقعية في التحكيم».

القسم الثالث

المشكلات التي ترجع إلى المحكَّم له

لا شك أن المشكلات السابقة لها علاقة بالمحكم له، وقد يعاني منها ويتضرر:

ومن المشكلات الأخرى التي يعاني منها المحكم له، وقد يجهلها ولا يكتشفها إلا بعد فوات الأوان:

١-عدم نشر البحوث الطويلة.

٢-الاختلاف في شروط وضوابط النشر في المجلات المحكمة.

٣-عدم قبول المجالس العلمية لبعض المجلات التي حكمت أو نشرت له.

١- عدم نشر البحوث الطويلة:

قد يفاجأ الباحث بأن المجلة العلمية المحكمة لا تنشر الأبحاث ذات الصفحات الكثيرة، ولكل مجلة حدود لعدد الصفحات قد لا تتجاوزه، والذي يغلب على ظني الآن أن أبعد مدى لعدد الصفحات قد يصل إلى ثمانين صفحة فقط؛ لذا قد يفاجأ الباحث بذلك بعد فوات الأوان.

وأوصي لتلافي هذه المشكلة أن يطلع الباحث على شروط النشر لكل مجلة يريد أن ينشر فيها حتى لا يقع في تلك الإشكالية.

٢-الاختلاف في شروط وضوابط النشر:

لكل مجلة علمية محكمة، وكذا لكل مركز بحث علمي محكم، بعض الشروط والضوابط التي يجب على الباحثين المتقدمين للنشر فيها أن يلتزموا بها، ومن المعروف أيضاً أن هذه الضوابط والشروط تختلف من مجلة إلى أخرى ومن مركز إلى آخر، لذا فقد يقع بعض الباحثين في هذه المشكلة أو قد لا يعرفها، أو قد يعرفها بعد فوات الأوان ثم يأخذ في تصحيح البحث وتعديله من جديد على حسب شروط وضوابط هذه المجلة أو تلك، وهذه الاختلافات ترجع في الغالب إلى نوعية الكتابة وحجمها وطريقة وضع الهوامش، هل هي في أسفل الصفحة أو في آخر البحث ونحو ذلك.

وأوصي لتلافي هذه المشكلة أن يحدد الباحث المجلة التي يريد النشر فيها قبل طباعة البحث لتتم طباعة البحث على حسب شروط وضوابط وقواعد المجلة التي يريد أن ينشر فيها، وكذلك يفعل إن أراد النشر في مركز للبحوث.

٣- عدم قبول بعض المجالس العلمية لبعض المجلات التي حكمت له أو حكمت ونشرت له.

من المعروف أن نظام الترقية في الجامعات السعودية يعتمد على وجوب تحكيم البحوث أولاً في المجلات العلمية المحكمة أو مراكز البحوث أو

القنوات الأخرى المعروفة، وحينما يحكم الباحث بحثه في مجلة علمية محكمة قد يفاجأ أن بعض المجالس العلمية لا تقبل بعض المجلات العلمية المحكمة، لأن لديها بعض الشروط، منها أن يكون رئيس التحرير أستاذاً مشاركـًا على الأقل، وأن يكون مضى على صدور المجلة خمسة أو ستة أعداد.

أن تتبع المجلة جامعة أو مؤسسة علمية معروفة... إلخ.

وهناك اختلافات بسيطة فيما بين المجالس على بعض الشروط.

وأوصي الباحث بأن يهتم بالاطلاع على شروط المجالس العلمية في جامعته قبل النشر أو التحكيم في تلك المجلات ليكون على بينة من أمره قبل أن يفاجأ بذلك.

هذه بعض أهم المشكلات وأبرز الحلول للتحكيم العلمي، لا أدعي أنني حصرتها بل ربما أنني فتحت الباب للدخول في الموضوع ولعلي قد وفقت فيما طرحته ليعالج بعضـًا من هذه المشكلة.